

إعلان الجزائر

"تحقيق المساواة للنساء جزء لا يتجزأ من حقوق الانسان"

الصادر عن مؤتمر " المشاركة الفعلية والمستدامة للمرأة في المجالس المنتخبة"

الجزائر، 11 ديسمبر 2013

نحن البرلمانيات والبرلمانيون والمشاركون والمشاركات من مختلف دول العالم في المؤتمر الدولي حول "المشاركة الفعلية والمستدامة للمرأة في المجالس المنتخبة" المنعقد لأول مرة في الجزائر في الفترة 10-11 ديسمبر 2013، في ضيافة البرلمان الجزائري بغرفتيه، بالمشاركة مع وزارة الشؤون الخارجية، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، للنظر في أفضل السبل لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية وفي كل المنابر وفي صياغة القرارات والتشريعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية.

و نشكر الجزائر من خلال شعبها و رئيسها الذي نحيبه على عزمه السياسي في تعزيز مكانة المرأة الجزائرية في الحياة العامة و برلمانها و حكومتها، و نهنئها على انتخابها مؤخرا في مجلس حقوق الإنسان لمنظمة الأمم المتحدة و تحقيقها لأهداف الألفية للتنمية قبل الأجل المحددة..

ويصادف مؤتمرا هذا الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الانسان و الذكرى الـ65 للإعلان العالمي لحقوق الانسان و الذكرى العشرين لإنشاء المحافظة السامية لحقوق الانسان. و نهني المشاركون والمشاركات، الجزائر، كأول دولة عربية تتعدى عتبة الثلاثين بالمائة في تمثيل المرأة في البرلمان والتي تعدّها الاتفاقيات والاعلانات والمواثيق الدولية الحد الأدنى لتحقيق الهدف المتمثل في مشاركة فعلية للمرأة في صنع القرار. و بوصفنا مواطنون ومواطنات في العالم، نعتبر أنه من الضروري إشراك أكبر عدد ممكن من النساء في الحياة الاجتماعية والسياسية في بلدانهن، ونشعر بالقلق إزاء قلة مشاركة المرأة ، ونحث جميع الدول على اتخاذ ما يلزم من إجراءات لمعالجة هذا الوضع.

إذ نؤمن بدور المرأة المناضلة من أجل حريتها في جميع أنحاء العالم، وبمبادئ الحرية والعدالة والمساواة، وبسيادة القانون ودوره في حماية حقوق الإنسان في مفهومها الشامل والمتكامل، بأن تُمنح الإنسان دون أي شكل من أشكال التمييز، بالحرية والعدالة وتكافؤ الفرص ؛

وإذ نعلم أن بدون مشاركة المرأة مشاركة نشطة، وإدخال منظورها في كافة مستويات صنع القرار، لا يمكن تحقيق الأهداف المرجوة في المساواة والتنمية والسلام؛

وإذ ندرك أن مشاركة المرأة في الحياة السياسية على قدم المساواة مع الرجل شرط أساس لاحترام حقوق الإنسان، وللتطور الديمقراطي، وضمان العدالة والمساهمة في الحكم الرشيد؛

وإذ نؤمن وبشكل أساسي بإدماج حقوق المرأة في استراتيجيات التنمية الوطنية، وتمثيل أصوات النساء في الحوار الوطني؛ وبدعم مشاركة المرأة في العملية الديمقراطية، وبتعزيز الإصلاحات الدستورية والتشريعية والانتخابية والقضائية لضمان حقوق المرأة وحمايتها في القانون والممارسة؛

وإذ ندرك أن الصراعات الداخلية و الحروب و الاحتلال أسباب أساسية في تراجع أولويات التنمية وفي مقدمتها قضايا المرأة؛

وإذ نؤكد مجدداً على الدور الهام للمرأة في منع الصراعات وحلها وفي بناء السلام، مما يشدد على أهمية مساهمتها المتكافئة ومشاركتها الكاملة في جميع الجهود الرامية لحفظ السلام والأمن وتعزيزهما، وعلى ضرورة زيادة دورها في صنع القرار المتعلقة بمنع الصراعات وحلها .

نحث كافة الأطراف و الشركاء على القيام بما يلي:

1. **ترسيخ** قيم المساواة والقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة وإزالة العوائق التي تقف أمام المرأة في كل مجتمعاتنا؛
2. **إتخاذ** الدول التدابير اللازمة لتأمين المساواة الفعلية للمرأة في التمتع بالحقوق والحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما يكفل الحماية من جميع أشكال التمييز؛
3. **إصلاح** منظومة القوانين وفي مقدمتها القانون الأساسي وهو الدستور الذي ينص على المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات بحكم المواطنة، ودعم الدستور بقوانين و نصوص تنظيمية لا تقبل التأويل؛
4. **إدماج** مقاربة النوع الاجتماعي في جميع السياسات العامة و التشريعات ؛
5. **تحقيق** هدف الوصول بنسبة المرأة كحد أدنى 30 % في البرلمان وفي كافة مواقع مناصب صنع القرار؛
6. **اتخاذ تدابير** في القوانين الأساسية و النظم الداخلية للأحزاب السياسية من شأنها التحفيز على تمثيل المرأة و ضمان 30 % كحد أدنى في الهيئات العليا للأحزاب ؛
7. **ضمان** مشاركة أوسع للنساء في عمليات بناء الأمن والسلام و ضمان كل السبل الممكنة لحماية النساء و الفتيات في أوضاع الحرب و السلم؛
8. **العمل** مع الأسرة كونها النواة الأولى التي تقوم بعملية التطبيع الأولى، وفيها يبدأ غرس التوجهات الأولى للتمييز أو المساواة بين الأبناء الذكور و الإناث، ثم التربية و التعليم في كل أطواره؛
9. **تضمين** المناهج الدراسية بالمدارس برامج تثقيفية تذكي و عي الشباب من الجنسين بمسألة مساواة المرأة و الرجل في الحقوق و العمل على تشجيع الشباب للدخول في الأحزاب السياسية؛
10. **وضع استراتيجية** تشارك فيها كل وسائل الاعلام والاتصال و تتوجه إلى كل فئات المجتمع تستهدف رفع الوعي و تصحيح ما ترسب في العقليات من ذهنيات و تقاليد سلبية تجاه المرأة التي تمنعها من المشاركة الفاعلة في المجتمع؛
11. **تشجيع و حث** المرأة ولوج الحياة السياسية و الارتقاء بحقوقها على مستوى القيادة السياسية في مواقع اتخاذ القرار و خوض المنافسات الانتخابية البرلمانية و المحلية، عن طريق تمكينها سياسيا و اجتماعيا و اقتصاديا مع توفير الأحزاب الموازنات و آليات الدعم المادية و البشرية ؛
12. **رصد و تقييم أداء** المرأة و الرجل في المجالس المنتخبة من خلال جمع و تحليل و نشر البيانات الكمية و الكيفية بانتظام.

و نثمن انشاء الشبكات العالمية للبرلمانيات في المناطق المختلفة و عليه سنسعى لتأسيس شبكة جامعة على الصعيدين الإقليمي و الوطني من البرلمانيات العربيات لتعزيز فاعليتهن في أداء أمثل لدورهن البرلماني؛ لضمان تواصل دائم و تعاون مستمر و تعزيز الدبلوماسية النسائية البرلمانية